

جامعة البصرة
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم الجغرافية

الاستثمار الصناعي في محافظة البصرة

اعداد الطالبة اسياد عبد الحسين

اشراف د- فارس

قطاع الصناعة

تمتلك محافظة البصرة موقعاً استراتيجياً يؤهلها أن تحتل مكانة الصدارة الصناعية في العراق، فهي محاذية لثلاث دول العربية السعودية من الغرب والكويت من الجنوب وإيران من الشرق، وتطل على الخليج العربي المنفذ البحري الوحيد للعراق، وبذلك فإن البصرة تتميز بالمنافذ الاستراتيجية البرية الطرق الرئيسية والبحرية (الموانئ على الدول المجاورة، وهذا الحال يعطيها الأولوية في إقامة أهم الصناعات في العراق وأكبرها.

بيد أن ما لحق البصرة من مآسي الحروب في الحقب الماضية، وما أصابها من تدمير بعد ٩/٤/٢٠٠٣ قد أنهك البنية الصناعية للمحافظة واطعف من قدراتها الإنتاجية حتى أغلقت العديد من المصانع بسبب الدمار الذي لحق بها، وأن المشروعات الصناعية التي استمرت بالعمل لم تستطع أن تعمل بأكثر من ثلث طاقتها الإنتاجية التصميمية في أفضل الأحوال، بسبب العديد من المشكلات التي يقف في مقدمتها الوضع السياسي والاقتصادي الصعب الذي يمر به العراق عموماً

الامور التي انعكست على موقع البصرة

١ - عدم وجود حالة من الاستقرار الأمني والطمأنينة التي تتيح إجراء إصلاحات حقيقية في بنية القطاع الصناعي في المحافظة سواء للصناعات القائمة أم التوسع بإقامة صناعات حيوية جديدة.

٢- عدم القدرة على إيجاد ملاذ آمن للمستثمرين الأجانب وحتى المواطنين كي يحفزهم في توجيه أرصدهم المالية نحو الاستثمار الصناعي في المحافظة.

يمكن تقسيم المشروعات الصناعية في الوقت الحاضر في البصرة الى ثلاث مجاميع

- أ-المشروع الصناعي صغير الحجم : يتراوح عدد القوى العاملة في المشروع ١-٩ عامل
- ب-المشروع الصناعي متوسط الحجم : يراوح عدد القوى العاملة في المشروع ١٠-١٩ عامل
- ج-المشروع الصناعي كبير الحجم : تزيد فيه القوى العاملة عن ٢٠ عامل فأكثر

الحقائق المتعلقة بالهيكل الصناعي في البصرة

١ - إن المشروعات الصناعية الكبيرة والمتوسطة الحجم لا تشكل سوى نسبة ضئيلة جداً من إجمالي عدد المشروعات الصناعية في محافظة البصرة والمشكلة أعمق إذا أخذنا في الاعتبار فقط المشروعات التي تعمل والبالغ عددها (٩١) مشروعاً.

٢- ارتفاع عدد العاملين بشكل سافر في المشروعات الصناعية الكبيرة وبشكل خاص في المشروعات الصناعية الحكومية التي تستحوذ على (٩٦) من إجمالي عدد العاملين في المشروعات الكبيرة، مما يؤشر بوضوح على ارتفاع معدل البطالة المقنعة وانخفاض إنتاجية

العامل الصناعي، في الوقت الذي لا تعطي فيه المشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة الحجم الأولوية لاستقطاب أعداداً كبيرة من القوى العاملة بالرغم من كثرة أعدادها.

٣- ارتفاع نسبة المشروعات الصناعية الكبيرة والمتوسطة الحجم التي لا تعمل من إجمالي عدد تلك المشروعات وبنحو (٤٠)، (٢٨) على الترتيب. مما يعني تدهور مستوى الإنتاج الصناعي في محافظة البصرة و اختلال هيكل القطاع الصناعي باتجاه ارتفاع مساهمة الصناعات الصغيرة الطفيلية غير القادرة على تطوير القاعدة الصناعية للبلد.

ومن الممكن أن تحظى محافظة البصرة بمستقبل صناعي زاهر بالعطاء

والإنجازات الاقتصادية الكبيرة التي تسهم في تحفيز القطاع الصناعي وجذب

الاستثمارات الأجنبية إليه إذا ما توافرت الشروط التالية :

١ - تحقيق استقرار الوضع السياسي والأمني في المحافظة وضمان الحماية التامة للمنشآت الصناعية وخصوصاً الكبيرة.

٢- إعادة إعمار وصيانة وتعزيز مشروعات البنية التحتية في المحافظة من طرق وجسور وتأهيل للبنىات الصناعية المدمرة.

٣- دعم القطاع الصناعي مادياً من خلال تفعيل عمل المصرف الصناعي في منح القروض الميسرة الطويلة والمتوسطة الأمد وبأسعار فائدة منخفضة جداً.

٤- توفير الخدمات الأساسية للصناعة وخصوصاً الماء والكهرباء وشبكات الصرف الصحي.

٥- حماية الصناعة الوطنية من خلال الإجراءات التالية : -

١ - فرض حماية كمركية (ضرائب) ضد المنتجات الصناعية المستوردة وبخاصة المشابهة للمنتج المحلي من أجل التخفيف من وطأة المنافسة السعرية الخارجية .

ب - التأكيد على دعم استخدام المنتجات الصناعية الوطنية في الأعمال الكبيرة بدلاً من الاعتماد المفرط على السلع المستوردة كالمنتجات الخرسانية والأشطاكر المستوردة من دول الجوار الأقل جودة من منتجات المحافظة، وإعطاء تمييز للمنتج المحلي.

ج - توفير تسهيلات صناعية أخرى سواء في النقل أم في الشحن أم في التخزين إسهاماً في تقليص الكلف الإنتاجية للمشروعات الصناعية مع توفير حوافز مادية للمصانع الكبيرة.

٦- إتاحة الفرصة أمام المشروعات الصناعية للتعرف على آخر المستجدات والتطورات الصناعية الجارية في العالم من خلال البعثات الصناعية والدورات التدريبية في الخارج.

٧- دعم المشروعات الصناعية في المحافظة إعلامياً ودعائياً من خلال قنوات الراديو والتلفاز الموجودة في المحافظة لتعريف المواطنين بالمنتجات الصناعية الوطنية المتوفرة في السوق ومزاياها وخصائصها تحفيزاً للطلب عليها.

٨- إنشاء هيئة للتنمية الصناعية لها من يمثلها في مجلس المحافظة لتكون الرافد الحيوي والمشرف على المشروعات الصناعية في المحافظة والجهة الرقابية على المنتجات الصناعية ومدى الالتزام بمعايير الجودة والنوعية ومحاربة الغش الصناعي من أجل ضمان وثوق المستهلك بالمنتج المحلي

يمكن تحديد سمات القطاع الصناعي الخاص في محافظة البصرة بما يلي :

- 1- تدني وضعف في الإمكانيات والقدرات المالية للقطاع الصناعي الخاص التي تنعكس بصورة واضحة في تخلف المكننة والتكنولوجيا التي تستخدم في المصانع والورش.
- 2- انخفاض عدد المشروعات الصناعية المتوسطة والكبيرة الحجم، وارتفاع كبير في إعداد المشروعات الصناعية الصغيرة الحجم مما يعطي سمة الإنتاج الصناعي الضعيف غير القادر على منافسة المنتج المستورد من حيث الجودة والنوعية والكلفة .
- 3- انخفاض اقتصاديات الحجم لمعظم المشروعات الصناعية وبمختلف أحجامها وبالتالي ارتفاع كلفة الوحدة الصناعية المنتجة لانخفاض الدعم الحكومي المقدم للمشروعات الصناعية وتدهور مستوى الخدمات التي تقدمها الحكومة للقطاع الخاص .
- 4- لا يزال القطاع الصناعي الخاص لا يسهم بنسبة كبيرة في الناتج القومي او المشاركة بصورة فعالة وكبيرة في دعم الاقتصاد الوطني وتزويد الأسواق المحلية بالمنتجات الصناعية باختلاف أنواعها بسبب التعطل أو تدني الطاقات التشغيلية.
- 5- انخفاض إنتاجية العامل الصناعي بسبب انخفاض مستوى الإنتاج وعدم قدرة المكائن على مسايرة الزيادة الحاصلة في أعداد القوى العاملة بسبب تقادمها وعدم وجود مكائن حديثة الصنع.
- 6- عدم خضوع المنشآت الصناعية في المحافظة لمقاييس الجودة والنوعية وعدم التقيد بها وعدم الالتزام بقوانين التنمية الصناعية مما أدى إلى انتشار ظاهرة الغش الصناعي.
- 7- اعتماد سياسات خاطئة في التعامل مع القطاع الصناعي الخاص من خلال منح الحرية الكاملة للنشاط التجاري الخاص في الاستيراد نتيجة الفهم الخاطئ لمفهوم اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية.
- 8- القصور والضعف في فعالية المصارف التجارية الحكومية والأهلية بل وحتى المصارف المتخصصة التي بالكن أن تسهم بدور ايجابي في دعم وتنشيط المشاريع الصناعية ولاسيما الصغيرة والمتوسطة.
- 9- إن أسلوب العمل المتبع هو أسلوب قليل رأس المال كثيف العمل ويصح ذلك من خلال تكوين الصناعات الصغيرة ويعتمد بدرجة كبيرة على الدعم الحكومي مما انعكس على ضعف قدراته في المنافسة تجاه السلع الناطق الصناعية في المحافظة البصرة المستوردة .

المناطق والتجمعات الصناعية في البصرة

- 1 - المنطقة الصناعية في حمدان: وهي المنطقة الصناعية المركزية إذ تحتوي على أكثر من (٧٠٠٠) مشروع صناعي صغير ومتوسط وكبير ومنها معارض وورش صناعية.
- 2- المنطقة الصناعية في الزبير : وهي المنطقة الصناعية الثانية وتحتوي على أكثر من (٢٥٠٠) مشروع صناعي منها مشاريع صناعية داخل قضاء الزبير وفي داخل الأحياء والمناطق السكنية .
- 3- المنطقة الصناعية في البردية وبلد السيد هي منطقة صناعية جديدة لم يكتمل بناء بناء جميع المشاريع الصناعية فيها والبالغ عددها (٤٨٠) مشروع صناعي للإنتاجات والغذائية وغيرها .
- 4- المنطقة الصناعية في الأوركلي الشمالي خويسات): وهي منطقة للصناعات الملوثة إذ تحتوي على (١٠) مشاريع صناعية كبيرة كالمصافي النفطية الأهلية وتكرير الدهون وتصنيع الزفت والحديد والصلب وغيرها .
- 5- المنطقة الصناعية في الرافضية : وفيها أكثر من (١٠) مشروع صناعي في مختلف الاختصاصات.
- 6- المنطقة الصناعية في الصناعة والتخزين وهي تقع بالقرب من مصنع ابن ماجد وهي تشمل أكثر من (١٠٠) مشروع صناعي للمواد الغذائية إذ أن هذه المنطقة متخصصة بالصناعات الغذائية .
- 7- المشاريع الصناعية في سفوان : لا توجد منطقة صناعية في سفوان بل هناك مشاريع صناعية متفرقة لا يزيد عددها عن (٨٥) مشروع صناعي مختلف .
- 8- المشاريع الصناعية في أم قصر : لا توجد منطقة صناعية في أم قصر على الرغم من وجود أكثر من (٢٥٠) مشروع صناعي بمختلف أنواع الصناعات في أم قصر .
- 9- المشاريع الصناعية في خور الزبير : لا توجد منطقة صناعية في خور الزبير بل هناك مشاريع صناعية للمواد الإنشائية والكيميائية والبلاستيكية يبلغ عددها (١٥٠) مشروع صناعي.
- 10- المشاريع الصناعية في أبي الخصيب : إذ لا توجد منطقة صناعية نظامية

يضم العراق ٥٣٠ تركيباً جيولوجياً فيها احتمالات نفطية جيدة، حفر نحو ١١٥ موضعاً منها في الوقت الحاضر، يقدر الاحتياطي المكتشف حوالي ١١٥ مليار برميل وبما يُشكل نسبة ١٠٪ من احتياطي أوبك، وما يزال نحو ٤١٥ موضعاً يتطلب الاستكشاف يزيد الاحتياطي النفطي الموجود فيها على ٤١٥ مليار برميل. ويمكن تخيل صغر حجم إنتاج النفط العراقي مقارنة بالمخزون إذا ما عرفنا أن الآبار المنتجة في العراق تتراوح بين ١٥٠٠ إلى ١٧٠٠ بئر، ففي حين يتوقع أن تصل الآبار باستكمال البحث إلى ما لا يقل عن ١٠٠ ألف بئر. وعلى الرغم من تلك الإمكانيات النفطية الكبرى تبدو الطاقة النفطية في العراق معطلة وقاصرة على حقلين رئيسيين الأول: حقل الرميلة في الجنوب وبهذا الحقل ٦٦٣ بئراً منتجة. أما الحقل الرئيسي الثاني فهو حقل كركوك و به نحو ٣٣٧ بئراً ، ويعاني الحقل الثاني من مشكلة تعرضه للاستنزاف بسبب التركيز عليه منذ فترات طويلة اكتشف في سنة (١٩٢٧) وبخاصة خلال فترة الخصار ويحتاج الحقل إلى دراسات حديثة واستثمارات إضافية.

تستحوذ محافظة البصرة على أكبر ثروة نفطية في العراق حيث تتميز عملية استخراج النفط في البصرة بتدني كلفة الإنتاج فهي الأوطأ على النطاق العالمي وذلك لأن حقول النفط والغاز تقع على اليابسة وفي أعماق قريبة جداً من سطح التربة، ومعظمها ذات جدوى اقتصادية عالية بسبب حجم الاحتياطي الضخم فيها وكبر مساحتها، ولا تتضمن تركيبات جيولوجية معقدة بسبب ضعف الحركات الميكانيكية للصخور خصوصاً في المنطقة الجنوبية بسبب انحدار الأراضي نحو الخليج العربي

هنالك أكثر من حقل عملاق في البصرة منها حقل مجنون الذي يضاها حقل الغوار في السعودية وحقل عكاس في المنطقة الغربية واللافت حول حقول النفط في البصرة، كونها تعد أبرز الحقول العراقية العملاقة التي تضم احتياطيات مكتشفة، وهي حقل غرب القرنة وحقل جزر مجنون وحقل الرميلة، ومن أصل ستة حقول عملاقة موجودة في العراق أربعة منها في البصرة.

الحقول النفطية في محافظة البصرة

1-حقل الرميلة الشمالي

2-حقل نهران عمران

3- حقل غرب القرنة

4- حقل مجنون

سمات القطاع النفطي في البصرة

1- إن منشآت التكرير تستخدم تكنولوجيا متقدمة فنياً وهي في حالة اندثار وتآكل، الأمر الذي انعكس على طاقات التكرير الفعلية للمصافي النفطية إذ أن معظم المعدات متقادمة ومستهلكة، ويواجه الإنتاج مشكلات عديدة. إن مستوى الإنتاج لا يتناسب مع القدرات النفطية الضخمة التي تمتلكها البصرة خصوصاً بالنسبة للاحتياطي النفطي، وإن الإنتاج المحلي لا يتناسب مع زيادة الطلب الداخلي على المشتقات النفطية، الأمر الذي اضطر العراق إلى الاستيراد من الخارج لتغطية الطلب المتزايد، إذ ظلت الصناعة النفطية العراقية خربة بسبب العوز للأدوات الاحتياطية والمعدات والحاجة إلى الاستثمار الأجنبي وعدم القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا الأجنبية.

2- تحقق المصافي في البصرة وشركة توزيع المنتجات النفطية خسائر فادحة ناجمة عن الأسعار الواطئة جداً التي تباع بها المنتجات من قبل الدولة وبسبب ذلك فإن الحكومة لا تتسلم أية إيرادات عن النفط الخام المجهز إلى المصافي، إذ قدرت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الإيرادات الضائعة ٢ و٥ مليارات دولار سنوياً، يضاف إليه المبلغ المخصص لاستيراد البنزين والبالغ ٤ ٢٠ مليار دولار نتيجة القصور في الطاقة الإنتاجية للمصافي النفطية المحلية، إذ يباع النفط الخام إلى المصافي الحكومية بسعر ٣٠٠ دينار بما يعادل ٢٤٠٠ دولار للبرميل الواحد. وقررت وزارة النفط أن العراق يستهلك يومياً ٢٠ مليون لتر من البنزين، منها ١٢ مليون لتر إنتاج محلي، والثمانية المتبقية يتم استيرادها وتبلغ التكلفة الشهرية للاستيراد حوالي ٢٢٠ مليون دولار شهرياً أي بما يعادل ٢،٤ مليار دولار سنوياً.

3- أدى البطء الشديد في عمليات تطوير الحقول النفطية وصيانتها إلى إهلاك الكثير من الآبار وإجهادها، إذ بسبب استخدام تقنيات الاستخلاص الأولى في حقول البصرة لغرض استخراج كميات إضافية من النفط الخام من الآبار في الأماكن العميقة والبعيدة بواسطة حقن الماء داخل البئر أدى ذلك إلى أن تصاب الآبار بشقوق طبيعية نتيجة القدم وتخلف طرق الصيانة الأمر الذي أدى مع مرور الزمن إلى زيادة نفاذية آبار النفط وتوقف إنتاجها في وقت مبكر، وبسبب الضغط الشديد على الآبار النفطية لزيادة الإنتاج دون تطويرها أو صيانتها، فإن معظم الآبار النفطية الرئيسية تعاني من حالة استنزاف مخزوناتنا. وتجدر الإشارة إلى أن هنالك عاملان رئيسان لعدم التمكن من المحافظة على مستويات أعلى من تدفق الإنتاج العامل الأول: سوء إدارة المكامن في الحقول المنتجة، والعامل الثاني: غياب عمليات الصيانة والتطوير. إذ إن الجانب الفني هو المسؤول عن تدني مستوى إنتاج أهم حقول البصرة النفطية الرئيسية في حقل الرميلة الجنوبي مثلاً، الذي يُعد أكبر حقول النفط العراقية بسبب انعدام كفاءة طاقة حقن المياه، ولا يقتصر ذلك على هذا الحقل فقط بل يشمل أيضاً حقل الرميلة الشمالي وغرب القرنة اللذين لهما مشكلات إنتاج مماثلة.

٤- إن المزج العشوائي لسوائل مختلفة وبشكل رئيس نפט البصرة والوقود الثقيل وحقنها في داخل الحقول النفطية واستمرار حقن هذه السوائل غير متجانسة

5- شيوع ظاهرة تهريب النفط الخام في البصرة، ومما فاقم من تلك الظاهرة ارتباطه المباشر بتداعيات العامل الأمني في ظل تراخي قوة الدولة، إذ استغل مهربي النفط الفراغ الأمني والتهاون في ضبط الحدود الدولية، ففي حدود ٦ اشهر من عام ٢٠٠٦ ، غادر مدينة البصرة ما لا يقل عن ١٥٥١ صهريجا محملا بالنفط لكنها لم تصل أبداً إلى المصدر التي يفترض أنها أرسلت إليه .

6- تمتاز البنية التحتية للصناعة النفطية في محافظة البصرة بتقدمها، وأدى ذلك إلى حدوث ضغط شديد على قدرة المكائن والمعدات، بقصد استثمار طاقاتها للحدود القصوى دون تحديث تلك المعدات، مما جعل البنية الارتكازية بحاجة إلى مليارات الدولارات لضمان استعادة طاقات الإنتاج.

7- ضعف التخصيصات المالية الحكومية لتنمية قطاع النفط وتوسيعه بكل مفاصله ، ، إذ إن من المشكلات الرئيسية التي تواجه القطاع النفطي في البصرة قلة الإسناد سواء بالنسبة للإجراءات التخصيصية المالية أم آلية الصرف.

8- تسرب الكثير من الخبرات الفنية المتقدمة التي كانت تعمل في القطاع النفطي إلى خارج العراق لأسباب عديدة، على الرغم من إنفاق الدولة مبالغ كبيرة في تدريبهم وإدخالهم دورات تخصصية في البلدان المتقدمة.

9- بالرغم من أن محافظة البصرة تنتج النفط منذ قرابة سبعة عقود إلا أنها غير قادرة على الشروع بتصدير منتجات نفطية بشكل تجاري، وإنها لم تنجح على الأقل في استثمار النفط كمادة أساسية يمكن أن تستخرج منها العديد من المنتجات التي تعد المادة الأولية للعديد من الصناعات، ويمكن للمصافي المتقدمة التي تمتلكها الدولة التي تستخدمها الصناعة النفطية أن تنتج عدداً محدوداً من المنتجات كما ونوعاً التي تدخل في استخدامات المكائن والسيارات والمركبات كالزيوت والوقود والشحوم، فضلاً عن الهدر الكبير في الغاز المصاحب للنفط المستخرج الذي يمكن إنشاء صناعات تعتمد عليه كمادة أولية في الإنتاج. وعليه فإن رقعة الصناعة النفطية بقيت في أضيق حدودها ولا تتجاوز مثيلاتها في أفقر البلدان في العالم وبضمنها تلك التي لا تمتلك النفط على الإطلاق.

١٠ - اقتصر الاستثمار في الصناعات النفطية على المشاريع الحكومية الوطنية وغياب واضح لاستثمارات القطاع الخاص المحلي، أو وجود نوع من الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو تشريع القوانين التي تسمح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار في القطاع النفطي في البصرة الذي تتطلع الشركات النفطية العالمية للعمل فيه نظراً لأهمية الاحتياطي النفطي فيه.

سبل تطوير قطاع النفط في البصرة

1 - تطوير الأعمال الاستكشافية وتنشيطها لإضافة احتياطات نفطية وغازية جديدة لتعويض النفط المنتج وتعزيز الاحتياطي المثبت للنفط، من خلال العمل على إدخال تقنيات حديثة في تقييم عمليات المسح والتنقيب وإجراء الدراسات لأجل التوصل إلى توضيح الصورة التركيبية الجيولوجية للحقول المكتشفة فضلاً عن تعزيز احتياطات جديدة من الغاز لتلبية متطلبات توليد الطاقة

2- التخطيط من خلال وضع برامج مكثفة لتنفيذ المشاريع اللازمة لإدامة طاقة إنتاج النفط من الحقول المنتجة وتطوير عدد من الحقول المكتشفة والعمل على زيادة إنتاجها بشكل تدريجي من الوضع الحالي وصولاً إلى طاقة إنتاجية متناسبة مع حجم الاحتياطي الموجود في محافظة البصرة.

3- استخدام أساليب عمل جديدة في الإدارة المكمية وتطويرها لزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط الخام من الحقول المنتجة، وإضافة طاقات إنتاجية جديدة بتطوير الحقول المكتشفة الجديدة بمشاركة الشركات العالمية من خلال صيغ وآليات محددة لكل مشروع .

4- العمل على استثمار الغاز الطبيعي المصاحب لإنتاج النفط الخام لتقليل حرقه بإدخال تقنيات جديدة إلى مشاريع جمع هذا الغاز ومعالجته وتنقيته في مجمعات الغاز لإنتاج الغاز الجاف وإنتاج غاز البترول السائل والغازولين الطبيعي والكبريت، والعمل على إعادة تأهيل شبكات نقل الغاز الجاف وزيادة طاقاتها لتلبية الحاجات المتزايدة لمحطات الطاقة الكهربائية الغازية.

5- تطوير قطاع التكرير وزيادة طاقات التصفية لتلبية حاجة الاستهلاك المحلية من المنتجات النفطية وتحسين نوعيتها وصولاً للمواصفات الدولية والسعي إلى تطوير مراكز التكرير الحالية لزيادة كفاءتها وإنشاء مراكز التكرير النفط بطاقات كبيرة وضمن أحدث التقنيات لأغراض الاستهلاك المحلي والتصدير .

6- تحسين منظومات خزن ونقل وتصدير النفط والمنتجات النفطية وتوسيعها ، وكذلك منظومات نقل وتوزيع الغاز الجاف والغاز السائل وإنشاء منظومات وأنابيب جديدة، وإعادة إعمار موانئ التصدير البحرية وزيادة كفاءتها واستخدام الوسائل والتقنيات الحديثة في إدارة تلك المنظومات

7-إعادة إعمار منشآت توليد الطاقة الكهربائية وإنشاء محطات غازية جديدة لتلبية حاجات الاستهلاك المتنامية بوتائر عالية جداً على المدى القريب والسعي لسد العجز الكبير الحالي مع توفير المرونة اللازمة في المنظومات الكهربائية. العمل ضمن خطة بعيدة المدى لإنشاء محطات حرارية للطاقة الكهربائية وذات طاقات كبيرة لتلبية الطلب المتزايد للطاقة مستقبلاً .